وعضوية اللجنة لكنهم لم يعطوا فرصة

ثانياً فانا اريد ان اؤكد لاخي وصديقي ليث ان المواقع لا تغير ولن تغير المواقف، هذا يقيني وهذه قناعتي وهكذا هذا النظام الدستوري النيابة لا تمنع الاشتراك في الحكومة اما فيما يتعلق بلجنة التحقيق النيابية فانني اعلن استقالتي من عضويتها ومن رئاسة هذه اللجنة وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، على كل حال هذا ما جرت العادة عليه ان تجتمع اللجان وتدرس وانا اطلب وقد نتفق مع الاخوة رؤساء ومقرري اللجان ان يقدم تقرير موجز للمجلس عن اين وصلت كل لجنة وهذه اللجنة بالذات هي اول اللجان التي يجب ان تقدم تقرير للمجلس وحكمها في فهم حكم اللجان الاخرى وما ذكره الاخ ليث شبيلات، صحيح بان قرار لتشكيل لجنة انها لجنة دائمة مدة انعقاد المجلس. وعلى كل حال سيكون هناك اجتماع قريب للاخوة رؤساء ومقرري اللجان وتدرس فيها اوضاع اللجان ويقدم تقرير لهذا المجلس وتنسيبات لكي تتخذوا القرار المناسب، هذا ما لدي من ملاحظات وبعد ان انهينا جدول الاعمال ترفع الجلسة، السيد الامين العام

السيد الامين العام: ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

معالي رئيس المجلس: الموعد يوم الخميس للاستماع لبيان الحكومة الخميس الساعة (العاشرة) وان كان هناك اجتماع اخر سيبلغ عنه في حينه

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
عطوفة السيد صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
معالي الدكتور عبداللطيف عربيات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٢٩/ ذو الحجة/ ١٤١١ هجرية الموافق ١١/٧/١٩٩١ ميلادية.

العدد (٢) المجلد (٢٨)

جدول الاعمال

عينت يوم الثلاثاء القادم ١٦/٧/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة:

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٢٩/ذو الحجـه/١٤١١ هجري، الواقع في ١١/٧/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية) من الدورة الاستثنائية الاولى برئاسة معالي (الدكتور عبداللطيف عربيات).

وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: /
تغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: /
وتغيب عن الجلسة السيد: د. يوسف الخصاونة

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات.
٣ - معالي المهندس رائف نجم: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
٤ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الخارجية.
٥ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير التربية والتعليم.
٦ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير التعليم العالي.
٧ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط
٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار.
١٠ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء.
١١ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٢ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة ووزير الاعلام.
١٣ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٤ - معالي السيد عبدالسلام فريحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٥ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٦ - معالي الدكتور عوني البشير: وزير التنمية الاجتماعية.
١٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٨ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.
١٩ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.
٢٠ ٨ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
٢١ - معالي السيد تيسير كنعان: وزير العدل.
٢٢ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزير الزراعة.
٢٣ - معالي المهندس علي أبو الراغب: وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين.
٢٤ - معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزير الصحة.
٢٥ - معالي المهندس صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١ - افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة. واود أن استأذن الاخوة قبل أن نبدأ بجدول الاعمال باضافة تحت بند «ما يجد من اعمال» بند بعض الاستقالات من اللجان لاقرارها من قبل المجلس الكريم. السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوة المحضر؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام: ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

لم يتقدم احد من السادة النواب بالاعتذار عن الجلسة.

٣ - الاستماع لبيان الحكومة الوزاري لدولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء، تفضل .

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا ايها اللذين آمنو اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما).

صدق الله العظيم

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، يسعدني باسمي، وباسم زملاءي اعضاء الحكومة التي شرفني صاحب الجلالة الملك الحسين فعهد اليّ بتشكيلها، ان احيي مجلسكم الكريم وأتقدم بالبيان الوزاري للحكومة، متوجها الى العلي القدير ان يحفظ الاردن، وان يساعدنا جميعا على استكمال مسيرته الديموقراطية من أجل خير أردننا الغالي وطنا ومواطنين، وأن يمدّنا بالعزم للعمل على رفع شأنه في ظل شجرة وحدتنا الوارفة، وطموحات قيادتنا التاريخية، وكبرياء شعبنا.

وان الحكومة اذ تتقدم الى مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري، فانها تأتي ملتزمة بالدستور نصاً وروحا، وبالميثاق رؤية ومستقبلا، وبنزاهة الحكم هدفا ومرتكزا وبالوفاء للقدس امانة ورسالة وتحريرا، والانتماء للامة ورسالتها الاسلامية الخالدة وحدة ونهضة وتاريخا.

وانه ليشرفني والحكومة ان نرفع الى مقام جلالة قائد الوطن اعمق الشكر وأصدق الولاء على ما طوقنا من كامل ثقته التي بها نعتزونفتخر، سائلين الله عز وجل أن يمنحنا القدرة على تجسيد

روح كتاب التكليف السامي ونقل توجيهاته من حيز الأمل الى ميدان العمل، وأن يتحقق ما نصبو اليه من ارتقاء بالوطن، ووفاء للشعب، والعمل على وحدة الأمة.

وان الحكومة اذ تتسلم مسؤولياتها فانها تعي انّها تبدأ عملها في مناخ من الحرية والمحبة والتسامح يسود ارجاء الوطن كلّه، بعد أن اصبحت ممارسة الديموقراطية في الاردن تجربة فريدة في منطقتنا، وبعد ان ازداد شعبنا بها صلابة ويقينا بسلامة اختياره، وتعزّز تلاحمه مع قيادته، وثقته بمؤسساته، ودفاعه عن مكتسباته، وبعد ان رسخت صورة كبريائه في وجدان الأحرار في العالم كلّه وهو يواجه التحديات الصعبة، ويختار من الدروب أقربها الى تحرير فلسطين، وأكثرها صلة بتحرّر الامة من الاستلاب والتبعية، مهما كانت وعرة وقاسية وبعيدة.

وفي كنف هذا الاجواء الديموقراطية، ساهم مجلسكم الكريم في ارساء قواعدها، تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري مؤكدة لكم حرصها التام على التعاون مع مجلسكم، ايمانا منها بجسامة المسؤوليات في المرحلة الجديدة التي تتطلب دوام المشورة وتبادل الرأي لصالح شعبنا ووطننا وامتنا.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

يتضمن بيان الحكومة توجهاتها وسياساتها في المجالات الداخلية والخارجية، ورؤيتها لمواجهة المشكلات الناجمة عن المتغيرات الدولية، والمستجدات على الساحة العربية، ومعطيات الواقع الاردني، منطلقة من الثوابت والمرتكزات الدستورية ومضامين الميثاق الوطني الذي حدّد معالم النهج المستقبلي لعمل الحكومة وسياساتها في المجالات المختلفة، ومن كتاب التكليف السامي الذي حدّد مسؤوليات هذه المرحلة، وفي مقدمتها ترسيخ الوحدة الوطنية، ودفع مسيرة الديموقراطية في البلاد وتعميق مفهومها وتوسيع قاعدتها كي تتجاوز حدود التعددية السياسية، وصولا الى المشاركة الفعّالة في صناعة القرار على قاعدة احترام الرأي الآخر وعدم احتكار الحقيقة.

ومن اجل تحقيق هذه الطموحات الكبيرة، ستعمل الحكومة على ترسيخ دعائم دولة القانون، واحترام حقوق المواطن، وتأكيد مبدأ الشرعية، والفصل بين السلطات، وتعزيز بناء المواطن المتمسك بقيمه العربية الاسلامية الأصيلة، والمتفهم لروح العصر ومتطلباته وفقا لمبدأ الانتماء للوطن، والالتزام بقضايا الامة بكل وعي ومسؤوليه.

ان هذه الحكومة عاقدة العزم على ارساء قواعد الديموقراطية وتعزيز مرتكزاتها القائمة على التعددية السياسية، والعمل المؤسسي وسيادة القانون، الأمر الذي يستوجب وضع التشريعات المتعلقة بالحريات الدستورية ومنها قانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر، ومن اجل هذا، وحتى تكتمل صورة المسيرة الديموقراطية، يسّرني ان انقل الى مجلسكم الكريم ان حكومتي بادرت باتخاذ اجراءاتها المتعلقة بانها العمل بالاحكام العرفية الذي كان

مطلب ملحا لمجلسكم الكريم، ولابناء شعبنا العزيز كافة. آملين من مجلسكم ان يعطي الأولوية لانجاز مشروعات القوانين المحالة عليه التي تغطي الفراغ التشريعي في القضايا التي لا تعالجها المحاكم المدنية قبل نفاذ هذه القوانين، وبنفاذها سينتهي العمل بالاحكام العرفية بصورة كاملة. كما اعلن ان الحكومة قد بدأت بدراسة ملفات المحكومين بالقضايا ذات الطابع السياسي تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان التحديات التي تواجه الحكومة والمتمثلة في البطالة، وارتفاع تكاليف الحياة، وتدني مستوى المعيشة بشكل عام، ومشاكل المياه والبيئة تستدعي التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتهيئة المناخ المناسب لمواجهتها، ووضع الخطط والبرامج العملية والواقعية لمعالجتها، والعمل على توفير التمويل اللازم للتغلب عليها، ولا بد لي من ان اشير هنا الى ان الصعوبات التي تواجهها موارد الدولة الاردنية ما تزال قائمة، وقد زاد من حجم هذه الصعوبات، كما زاد في تعقيداتها، النتائج السيئة التي خلفتها حرب الخليج في العلاقات العربية العربية، وآثارها السلبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على بلدنا الذي يتحمل التزاماته الوطنية والقومية في مواجهة حالة العدوان القائمة والمستمرة، المتمثلة في الوجود الاسرائيلي وما يفرزه هذا الوجود من ضغوط متزايدة على الموارد الشحيحة لدينا.

معالي االرئيس
حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة وهي تدرك اهمية الدفاع عن الوطن وحماية امنه داخليا وخارجيا، فانها، ومن منطلق اعتزازها بالدور الذي تقوم به قواتنا المسلحة، ستحرص كل الحرص على دعمها وتوفير ما يمكنّها من القيام بواجبها لتظل سياج الوطن ودرعه الحصين وضمان أمنه واستقلاله، تدريبا وتسليحا واحترافا، ليبقى جيشنا المؤهل دائما لحمل اسمه العزيز (الجيس العربي)، وركيزة في الدفاع عن تراب الوطن، وطليعة من طلائع التحرير، كما ستولي الحكومة عنايتها الكاملة لقوات الامن الوطني ودعمها للقيام بواجباتها في توفير اسباب الأمن والطمأنينة في أرجاء الوطن كافة، والحرص على تماسك جبهتنا الداخلية صلبة قوية، وتعزيز اسباب الاستقرار وسيادة القانون والنظام، وحماية المواطنين وممتلكاتهم في اطار احترام المواطن، والمحافظة على كرامته، وصون حريته وحقوقه الدستورية في مناخ الثقة والمحبة المتبادلة بين اجهزة الأمن وأفراد الشعب كافة.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

ولما كان القضاء هو احدى سلطات الدولة الثلاث المستقلة فان الحكومة تؤكد حرصها التام على حرمته، والعمل على اعلاء شأنه، وتمكينه من تحسين ادائه. وتعي الحكومة بعد ان اخذت الاجراءات العملية بالغاء المحاكم العرفية ان الجهاز القضائي، بعد هذه النقلة الكبيرة، سيكون بحاجة الى التطوير من حيث الخبرة

والكفاءات والزيادة في المعرفة، والتعمق في التعرف الى التخصصات والقضايا الدقيقة والفنية التي ستنظرها المحاكم النظامية، وما يتطلبة ذلك من حاجات للتدريب المستمر للقضاة والعاملين في السلك القضائي، وتحديث أساليب العمل واجراءاته.

وادراكا من الحكومة لحجم النقلة الجديدة التي ستواجه السلطة القضائية ونوعيتها، وجسامة المسؤوليات الملقاه على عاتقها للاسراع في البت في القضايا، فانها ستتولى دعم القضاء بكل ما يلزمه، بما في ذلك المكان المناسب والملائم لاستيعاب الجهاز القضائي ومحاكمة المختلفة، والخدمات المرافقة والمرتبطة به اضافة الى توفير ما يمكنه من استكمال هذا الجهاز من العناصر البشرية المناسبة والمؤهلة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحديث عن التنمية والتطوير والانجاز سيبقى شعارات ان لم تهيأ لها وسائل وامكانيات تحقيقها وتنفيذها بأقصر وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة ولما كان توفير الموارد المادية، مهما بلغت، غير كاف لتحقيق هذه الأهداف، فان التركيز سينصّب على القوى البشرية المدربة والمؤهلة لانها هي التي تحقق الانجاز، وتسرع في الوصول الى غايات التنمية من خلال حسن استخدامها للموارد المتاحة. والحكومة، وهي تعي الواقع الاداري الذي يسود مؤسساتنا وما يحتاجه الجهاز الاداري من تطوير وتحسين، فانها تدرك ايضا الصعوبات التي تواجهها في تحقيق هذه الغاية ضمن مدى زمني قصير خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. وتعي أيضا تشعب التشريعات وتشابكها وما يعتريها من نواقص، وتدرك نتائج الروتين الاداري، وهذه كلّها تساهم في البلبة وضعف الاداء. ومن هذا الوعي والادراك فان الحكومة ستولي تطوير الجهاز الاداري الحكومي عنايتها بمتابعة تنفيذ برنامج تطوير الادارة العامة الذي يهدف الى زيادة كفاءة الادارة الحكومية وفعاليتها، وفق ابعاد رئيسية تشمل: الوظيفة العامة وتصنيفها ومواصفات شاغليها وأداءهم، وأداء الوحدات الادارية وتبسيط اجراءات العمل الاداري، والتنظيم والأساليب، وتحديد مواطن التداخل والازدواجية وتطوير أساليب التنسيق واشكال الارتباط المناسبة، وتنظيم جهاز الرقابة والتفتيش الاداري المركزي، والخروج بنظام معلومات وطني، اضافة الى تنظيم برامج تأهيل وندريب للقوى البشرية، وتحديد احتياجات سوق العمل الاردني من خريجي المعاهد والجامعات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

كما يشمل البرنامج تحسين الوحدات التنظيمية المسؤولة عن التطوير الاداري ورفع كفاءتها بما في ذلك معهد الادارة العامة، وستدرس الحكومة بعناية مزايا الحكم المحلي لغرض الاستفادة منها اذا ما أثبتت جدواها. وفي المرحلة القريبة القادمة ستقوم الحكومة بالخطوة الاولى لتطبيق اللامركزية، وذلك بتطوير دور الوحدات الادارية الحكومية في مراكز المحافظات.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يقع الاردن في قلب الأحداث العربية والاقليمية في هذا الجزء من العالم، كما تقع القضية الفلسطينية على رأس اهتماماته وهمومه لأنها ليست قضية شعب شقيق فحسب، بل هي قضيته الوطنية والقومية الاولى والاردن أكثر المتاثرين بتطوراتها سلبا او ايجابا. ولما كان شعب فلسطين هو توأم شعب الأردن فان ما يصيبه يصيبنا، ولسنا بحاجة الى تأكيد الحقائق المتعلقة بذلك. وقد أرسى الاردن طوال العقود الماضية قواعد مبدئية لم يتزحزح عنها في تعامله مع القضية الفلسطينية، فتطبيق الشرعية الدولية، وصولا الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي، هو الأساس للوصول الى سلام عادل ومشرّف للقضية الفسطينية، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني، ولن يفّرط الأردن بأي حق فلسطيني او عربي، ولن يكون بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد ظل الاردن وما يزال يرحب بأي جهد دولي يصب في هذا الهدف ويؤدي اليه، ويرى ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسيطني، أمر حيوي لا يمكن تجاهله لمعالجة البعد الفلسطيني في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وان يسير التنسيق بينه وبين المنظمة بشكل ايجابي وبناء. وهو يؤكد ان رفع المعاناة عن أهلنا في الأرض المحتلة ودعم صمودهم البطولي واجب قومي نلتزم به.

ولقد كان من نتائج حرب الخليج ان تعّرض مئات من الأردنيين والفلسطينين الى كارثة في أمنهم وسلامة أرواحهم وأموالهم، الأمر الذي الحق أضراراً جسيمة بصمود الأهل تحت الاحتلال، وستستمر الحكومة في بذل كافة الجهود الممكنة لرفع المعاناة عن المواطنين الأردنيين والفلسطينيين في الكويت ومنع ترحيلهم، من خلال الاتصال بالحكومات والمنظمات العربية والاجنبية والدولية.

ان العراق الذي يتعرض للخطر شعبا ووطنا يحتاج من جميع اشقائه الى تأكيد التزامهم بوحدة اراضيه، وحقه في العيش الكريم، وفك الحصار القائم الذي لم يعد له ما يبرره. ووضع حد للتدخل الخارجي في شؤونه. وان هذا واجب علينا كما هو واجب كافة الاقطار العربية للقيام بدورنا ومسؤولياتنا في الحفاظ على كرامة امتنا، وقدسية تراب وطننا العربي الكبير كلّه.

ومن منطلق ايماننا بوحدة امتنا العربية ووحدة مصير اجيالنا، فان من واجبنا، تحقيقا لهذا الهدف الكبير، ان نسعى بكل جهودنا الى العمل على توفير اسباب الوصول اليه وحشد اقطار الامة العربية حوله. ولا بد للاردن المؤمن دوما بهذا الهدف ان يأخذ زمام المبادرة لتهيئة المناخ المناسب لازالة الشوائب التي عكرت صفو العلاقات العربية ـ العربية وبشكل خاص الاقطار العربية المتجاورة.

وفي هذا المجال لا بد للجامعة العربية ايضا ان تقوم بدورها بما يتلاءم مع المرحلة التي تمر بها الامة ويلبي طموحات شعوبها. وسيظل تجاوز حالة الانقسام والفرقة التي تسود أمتنا في

الوقت الحاضر، والانتقال الى حالة من الوئام ولم الصفوف مطلباً تسعى الحكومة الى تحقيقه، ادراكا منا بأن التاريخ لن يرحمنا ان قصرنا وسمحنا لحالة الفرقة والبغضاء ان تستمر وتودي بمكانة امتنا، ويستبيح الآخرون تراب وطننا وخيراته، ويضيعوا مستقبل اجيالنا.

وفي المجال الدولي فلا بد ان ندرك حقائق التحولات العميقة في العلاقات الدولية ومراكز القوى الجديدة، وما يستتبع ذلك من سياسات واتجاهات تعكس هذا الواقع الجديد، وان نستوعب هذه الحقائق ونعد أنفسنا لما يخدم مصالحنا على ضوء هذه المتغيرات، وان ننفتح على هذا العالم بروح التعاون وضمن مبدأ الاحترام والمنفعة المتبادلة بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها، وتأكيد دورنا الريادي في خدمة قضايانا العربية والاسلامية.

وستستمر الحكومة في تعزيز أواصر الأخوة مع الدول الاسلامية وبناء جسور التعاون مع الدول الصديقة على اساس الاحترام والمصلحة المتبادلين، وبما ينسجم مع المواقف العربية الجماعية التي سنسعى الى استعادتها، كما سنعزز مشاركتنا ودورنا في المنظمات العربية والاسلامية والدولية كافة.

الاقتصاد

بالرغم من ان الاقتصاد الاردني قد اظهر قدرة جيدة على استيعاب الاثار السلبية لازمة الخليج، الا انه ما يزال يعاني من صعوبات رئيسية يعود بعضها لاسباب هيكلية تتعلق بالموارد ومدى توافرها بشكل يتناسب والمتطلبات التنموية، وقد أدت هذه الازمة الى ابرازها وتعميقها، ويعود بعضها الآخر الى ما تركته هذه الازمة من آثار سلبية على القطاعات الانتاجية والاجتماعية، وعلى الموازنة العامة للدولة بزيادة الاعباء عليها، وزيادة الفجوة في ميزان المدفوعات الاردني، ويمكن تلخيص الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني في المستقبل القريب بما يلي:ـ

١ - استئناف النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والقادر على مواجهة التقلبات السياسية والاقتصادية من خلال توطيد ركائز الاعتماد على الذات، والاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية الحالية، وحشد المدخرات المحلية، واجتذاب المداخرات الخارجية وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية، مع التركيز على قطاع التعدين باعتباره قطاعا رياديا، وتكثيف التفاعل الاقتصادي الايجابي مع الاقتصاد العالمي.
٢ - الحد من مستوى البطالة من خلال معالجة مسببات الاختلال في سوق العمل، وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي توفر نسبا اعلى من فرص العمل في القطاعات الانتاجية.
٣ - معالجة مشكلة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير الخدمات الاساسية لجميع فئات المجتمع في الاقاليم المختلفة للمملكة، وذلك ضمن الموارد المالية المتوافرة.
٤ - العمل على استيعاب الاردنيين العائدين من الخارج.

وتؤكد الحكومة ان الشرط الاساسي لضمان استمرارية النمو الاقتصادي الصحي، وتوفير المناخ المناسب لزيادة الاستثمار، يمكن في نجاحها في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق، ولمنع تكرار الازمات وحالة عدم الاستقرار التي سادت في اواخر الثمانينات، فان الحكومة عازمة على ان تشكل المعالجة الجذرية لمسببات هذه الاختلالات المحور الرئيسي لبرنامجها الاقتصادي وبصورة خاصة الاهداف الآتية:

١ - تخفيض نسبة الاستهلاك من الناتج الاجمالي.
٢ - تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
٣ - تخفيض العجز في الموازنة العامة.

ولتحقيق هذه الاهداف ستقوم الحكومة بوضع رزم من السياسات الشمولية والقطاعية وتنفيذها من خلال خطة وطنية شاملة ترتكز على المبادىء الاساسية الآتية:ـ

١ - توفير البيئة الاستثمارية الصحية.
٢ - توفير المناخ المناسب لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.
٣ - تعزيز الانفتاح والتفاعل مع المجتمع الدولي وخاصة العربي والاسلامي والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية.
٤ - التوسع في قطاع التعدين.
٥ - استمرار الحكومة في توفير السلع والخدمات الاساسية، مع المحافظة على مستوى اسعارها، وفق سياسات تؤدي الى ترشيد استهلاكها، وتهدف الى ايصال الدعم لمستحقيه.
٦ - توفير الخدمات الفنية المساندة لعمليات الانتاج والتصدير.
٧ - توفير البنية التحتية والمرافق العامة.
٨ - دعم جهود البنك المركزي في تطوير الجهاز المصرفي.
٩ - اعتماد سياسات مالية تدعم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي القابل للاستمرار.
١٠ - العمل على تخفيف عبء خدمة ديون الاردن الخارجية، والسعي لتخفيض هذه المديونية.

وتلتزم الحكومة في الاقتراض الداخلي والخارجي بالتقيد بالابعاد التي حددها قانون الموازنة العامة الذي اقره مجلسكم الكريم وتلك التي تجيزها القوانين والانظمة المرعية وسيتم تقديم مشروع قانون للدين العام الخارجي لتنظيم وضبط ادارة هذا الدين.

البطالة والفقر

تدرك الحكومة ان البطالة وجيوب الفقر تشكلان تحديا كبيرا امام مجتمعنا يتطلب تضافر جميع الجهود لمواجهتهما والحد من اثارهما السلبية. وتشير الدراسات الحديثة الى اتساع جيوب الفقر نتيجة الظروف الاقتصادية التي واجهتها البلاد وخاصة في الآونة الاخيرة.

انّ مشكلة البطالة قد نجمت في اساسها عن ظروف تتعلق بعدم التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية التي يفرضها

سوق العمل، مما ادى الى الاختلالات المتمثلة في فائض المتعلمين والنقص في العمالة غير الماهرة التي تتشابه في خصائصها مع العمالة الوافدة الكبيرة، اذ تتباين الارقام الخاصة بحجم البطالة بتباين المفاهيم المستخدمة في تحديد هذه المشكلة.

وترى الحكومة ان الحد من هاتين المشكلتين يتطلب معالجة مسببات اختلالاتهما التي تستغرق وقتا طويلا، ولذا فانها عازمة على ايجاد حلول ايجابية في المدى المتوسط من خلال المحاور الرئيسية الاتية:ـ

١ - تفعيل النشاط الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الانتاجية، واعطاء الاولوية للنشاط المكثف لاستخدام الايدي العاملة.

٢ - التنظيم المؤسسي والاداري.
٣ - الانفاق الحكومي الرأسمالي.
٤ - الرزمة الاجتماعية.

وفيما يلي السياسات التي ستعتمد لكل محور من هذه المحاور:ـ

اولا:

بالنسبة لتفعيل النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية.

١ - تنشيط الاستثمار العام والخاص مع اعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص واستثماراته القادرة على توفير مزيد من فرص العمل.
٢ - تنشيط صندوق التنمية والتشغيل وتوفير التمويل اللازم له لتفعيل دوره وتوسيعه.
٣ - تكثيف برامج التدريب والتأهيل بما يخدم حاجات المجتمع وكافة النشاطات داخل المملكة من خلال مؤسسة التدريب المهني والمعاهد المهنية المتخصصة، وتوفير التمويل الضروري لذلك.

ثانيا:

بالنسبة للتنظيم المؤسسي والاداري.

١ - تحديث تشريعات وزارة العمل وانظمتها والتوسع في انشاء مكاتب الاستخدام. ٢ - تكثيف الاتصالات مع الدول الخارجية لايجاد اسواق عمل غير تقليدية ووضع الحوافز لذلك.
٣ - تنظيم العمالة الوافدة وضبطها ورقابتها.
٤ - تشجيع تأسيس شركات الاستخدام والترويج لتسويق العمالة في الخارج وتنظيمها.
٥ - دراسة مخرجات المعاهد التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي وتوجيهها في توفير الحاجات الفعلية لسوق العمل الداخلي والمتاح في الاسواق الخارجية.

ثالثا:

بالنسبة للانفاق الحكومي الرأسمالي

١ - الاسراع في تنفيذ مشاريع الموازنة الرأسمالية الحالية.
٢ - زيادة رصيد المخصصات للنفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٢ بحيث تكون حوالي (١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي.
٣ - التركيز على المشاريع الحكومية الصغيرة والمتوسطة التي توفر نسبا اعلى من فرص العمل.
٤ - توفير المخصصات اللازمة لادامة الخدمات الاجتماعية وتوسيعها في ظل الموارد المتاحة.

رابعا:

بالنسبة للرزمة الاجتماعية.

١ - تنشيط صندوق المعونة الوطنية وتوفير التمويل اللازم له.
٢ - تنشيط المؤسسات التطوعية الرسمية والاهلية ودعمها بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها.
٣ - تفعيل دور المراكز الاجتماعية وزيادة خدماتها.
٤ - الاستمرار في توفير السلع التموينية الاساسية ودعمها مع التركيز على ايصال الدعم لمستحقيه.
٥ - توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وتوزيعها بشكل عادل.

الزراعة والمياه

تدرك الحكومة مدى تردي الاوضاع في قطاعي الزراعة والمياه، وستبذل جل اهتمامها لمعالجة مشكلات هذين القطاعين وعلى رأسها شح المياه، وستبذل جل اهتمامها لمعالجة مشكلات هذين القطاعين وعلى رأسها شح المياه وتلوثها، والاختناقات التسويقية، ومديونية صغار المزارعين، وذلك بتبني اساليب فعالة بعيدة عن الروتين الحكومي، انطلاقا من ان تحقيق الامن الغذائي والمائي دعم للامن الوطني، وان المزارع الملتصق بارضه يحتاج منا كل دعم وعناية وتقدير. وستعمد الحكومة الى وضع استيراتيجية زراعية مستقرة تهدف الى تحسين وضع المزارع اقتصاديا واجتماعيا باعتماد مرتكزات تشمل تهيئة المناخ المستقر لحشد الاستثمار في القطاع الزراعي، وتنمية الموارد الزراعية من مياه ورقعة زراعية ومراع وحراج، وتكثيف مدخلات التقنيات الحديثة في ادارة هذه الموارد مع التأكيد على تنسيق عمل المؤسسات المعنية في هذا القطاع، والتركيز على التعاون الثنائي والدولي لزيادة التجارة الزراعية البينية مع تعظيم الاستفادة من الميزة النسبية والتكامل الزراعي الذي يتمتع به الاردن، ومن اجل ذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ اجراءات فورية للتصدي للمشاكل الزراعية بما في ذلك تنظيم المزارعين وتجسيد مشاركتهم في ادارة هذا القطاع، ومعالجة الاختناقات التسويقية بفتح اسواق جديدة، وتنفيذ برنامج وطني تموله الحكومة لمعالجة الافات والامراض الزراعية المستفحلة وترشيد استعمالات المياه وتنظيمها بما يضمن الاستفادة الكاملة منها.

كما ستولي الحكومة اهمية خاصة لتنظيم التمويل وتوحيد مصادر القروض الزراعية واعادة جدولتها، ومعالجة مديونية المزارعين خاصة الصغار منهم وستعمل على تسهيل استغلال الاراضي الحكومية في مشاريع وطنية زراعية. وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الانتاجية، وحماية المزارع من اي استغلال، ووضع اطار يساهم في توفير المدخلات الزراعية بشروط مناسبة للمزارعين. وتعزيز تقديم الخدمات البيطرية والارشادية وتعميمها على مختلف مناطق المملكة، ووضع برامح وطنية للمحافظة على الثروة الحرجية وتوسيع رقعتها

وتطوير المناطق الرعوية، وتنميتها والاهتمام بالثروة الحيوانية، وتطوير الاراضي المرتفعة، والتوسع في انشاء الطرق الزراعية.

وتؤكد الحكومة ان المشكلة المائية تقع في مقدمة التحديات التي تواجه الاردن وتشكل عائقا امام تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، علما بأن هذه المشكلة تتجاوز حدود الاردن لتصبح مشكلة اقليمية تعاني منها المنطقة باسرها، ونظرا لاهمية هذا الموضوع وابعاده السياسية فستعمل الحكومة بالتنسيق مع حكومات الدول العربية الشقيقة على استغلال الموارد المائية المشتركة. وستعنى بوضع استيراتيجية شاملة تعالج المشكلة المائية للعقدين القادمين تكفل استغلال كفؤا للموارد المائية مع التركيز على مايلي:-

١ - اجراء الدراسات المائية المختلفة من اجل الوصول الى المزيد من المعلومات حول المخزون المائي وامكانيات التوسع في حفر الأبار العميقة.

٢ - انشاء السدود بما في ذلك سد الوحدة وسد الكرامة وسد الموجب وسد الهيدان وسد وادي التنور والسدود الصحراوية.

٣ - تحديد اولويات استعمال المياه وتقليل الفاقد منها ورفع كفاءة انظمتها المختلفة. واستكمال انشاء المحطات وشبكات الصرف الصحي، ورفع كفاءة تنقية المياه العادمة، وسبل استعمالاتها.

٤ - تطوير الادارة المائية بتدريب القوى البشرية، وانشاء نظام للمعلومات المائية ليساعد في اتخاذ القرارات اللازمة لحماية المصادر المائية كما ونوعا.

وقد شرعت الحكومة في اجراء الدراسات الضرورية لتحديد مسببات تلوث بعض مصادر المياه الرئيسية وخاصة سيل الزرقاء وسد الملك طلال. والى حين استكمال هذه الدراسات ستتخذ الحكومة الاجراءات الفورية الضرورية للسيطرة على نوعية المياه التي ترفد هذه المصادر، ووضع المواصفات والمعايير التي تمنع تكرار تلوثها على نحو يضمن مصلحة المزارعين والصناعيين المحيطين بهذه المصادر.

وفي سبيل الحفاظ على سياسة مستمرة وثابتة لقطاع المياه فان الحكومة ستدرس تشكيل هيئة وطنية عليا للمياه.

الصناعة والتعدين والاستثمار

ترى الحكومة ان تطوير قطاع الصناعة والتعدين والاستثمار يساهم مساهمة كبيرة في معالجة الاختلالات وزيادة الاعتماد على الذات. وقد اثبتت الفعاليات الصناعية الاردنية كفاءة في زيادة الانتاج والتصدير للاسواق التقليدية والجديدة.

ان احدى المرتكزات الرئيسية لسياسة الحكومة الاقتصادية ان يكون للتوسع في انتاج خامات الفوسفات والبوتاس ومشتقاتها الدور الرائد في زيادة الانتاج وتفعيل النشاط الاقتصادي، ويتطلب هذا القطاع الدعم الكامل من خلال تقديم الخدمات المساندة للاستثمار والانتاج، بعقد الاتفاقيات الثنائيه والبروتوكلات التجارية التي تعطي السلع الاردنية ميزات جمركية في الاسواق الخارجية بما يمكنها من المنافسة.

وستعمل الحكومة على مراجعة القوانين والاجراءات المتعلقة بالصناعة لتصبح اكثر مرونة وكفاءة في منح الاعفاءات الضرورية لتشجيع الاستثمار، واكثر ملاءمة للتطورات الاقتصادية.

الطاقة

ستعمل الحكومة على توسيع القدرات التخزينية للنفط الخام ومشتقاته. وستستمر في ايلاء عمليات التنقيب عن النفط والغاز اهمية خاصة وذلك من خلال مراجعة برامج وأسلوب التنقيب عن النفط، ودراسة جدوى انشاء شركة وطنية متخصصة تقوم بأعمال التنقيب وتتعاون في اعمالها مع الشركات العربية والاجنبية. وستعمل الحكومة على زيادة استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية بهدف تخفيض مستورداتنا من زيت الوقود، كما ستعمل على دراسة امكانية الاستفادة من الغاز الطبيعي للاغراض الصناعية، بعد التحقق من وجود احتياطي بكميات اكبر.

وفي قطاع الثروة المعدنية ، ستعمل الحكومة على تكثيف عمليات التنقيب عن الخامات المعدنية في المملكة، كما ستجري دراسات لتركيز الخامات المعدنية بهدف تجهيزها بالمواصفات الصناعية للاستعمالات المختلفة لاغراض الصناعة وللتصدير.

وستولي الحكومة متابعة دراسات وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتوافرة محليا اهتماما خاصا وذلك فيما يتعلق بامكانية استغلال الصخر الزيتي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما ستعمل على توسيع شبكة الكهرباء لتغطي الريف والتجمعات السكنية التي لم تصلها الكهرباء بعد في ضوء الامكانيات المتاحة.

السياحة والاثار

ستعمل الحكومة على اعداد خطة سياحية متكاملة شاملة تهدف الى تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع وتطويره بما في ذلك السياحة الثقافية والعلاجية والمحلية. كما ستسعى الى توفير المناخ الاستثماري والحوافز المناسبة والبنية التحتية الضرورية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وستعمل على تطوير التدريب الفندقي والسياحي لرفع مستوى كفاءة العاملين في هذا القطاع بغية تحسين الخدمات في المرافق السياحية. ونأمل من خلال هذه الخطة ان نجعل القطاع السياحي مصدرا رئيسيا للعملات الاجنبية ومساهما في توفير فرص عمل جديدة.

وستعمل الحكومة على العناية بالآثار وصيانتها وترميمها واجراء الحفريات الاثرية، والعناية بالمعالم التاريخية العربية والاسلامية والتعريف بها، بما يكفل تعزيز الانتماء الوطني والاعتزاز القومي.

النقل والطرق والاتصالات

وادراكا من الحكومة لضرورة الاستفادة من موقع الاردن الجغرافي المتوسط الذي يجعل النقل والطرق والاتصالات ركنا مهما في التنمية الاقتصادية، فستقوم الحكومة، بالاضافة الى العمل على استكمال تنفيذ شبكات الطرق الرئيسية والثانوية، باعطاء اهمية خاصة للطرق الزراعية والقروية وصيانة الطرق الوطنية،

للحفاظ على كفاءة البينية التحتية وتحقيق شروط السلامة العامة.

وستعمل الحكومة على تطوير ميناء العقبة والمنطقة الحرة فيه وزيادة قدراته التحميلية. وستعمل الحكومة على عمل الوصلات الجديدة الضرورية لتحديث خط سكة حديد حطية العقبة لزيادة كفاءته ورفع طاقته. وستنظر في امكانية انشاء خط سكة حديد جديد لخدمة مناجم فوسفات الشيدية.

وستولي الحكومة اهمية لتوسيع وتطوير شبكة الاتصالات الداخلية وتوسيعها، وتحديث الاتصالات الفضائية في بعض الاتجاهات الدولية وتطويرها.

كما ستهتم بالملكية الاردنية لتبقى جسرا اساسيا للتواصل مع العالم الخارجي. وسوف تقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحويلها الى شركة مساهمة عامة لتكون نمطا اقتصاديا سليما ينسجم مع روح العصر وتطوره.

الاشغال العامة والاسكان

ستعطي الحكومة اهمية لتحديث المواصفات الفنيّة الخاصة بانشاءات الطرق والجسور والمباني، وتحسين مستويات تنفيذها، والتركيز على استخدام المواد المنتجة محليا، ورفع مستوى العاملين في هذا القطاع، والعناية بالمقاولين المحليين والمكاتب الهندسية المحلية وتأهيلهم وتصنيفهم، وتطوير التشريعات الخاصة بهذا القطاع، بما في ذلك عقد المقاولة الموحدّ، وتوحيد اجراءات العطاءات كما ستهتم بتوفير فرص عمل في الخارج للمؤهلين من المقاولين والمكاتب الهندسية الاردنية واعطائهم الاولوية في تنفيذ مشاريعها سواء في بناء شبكات الطرق او المباني الحكومية.

وستعمل الحكومة على توفير الاسكان لذوي الدخل المحدود والمتدني في مختلف مناطق المملكة ضمن امكانياتهم المالية، وذلك بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان التي تم اعدادها تمهيدا لتحقيق هذا الهدف من خلال توفير الاراضي، واعادة النظر في احكام التنظيم، وشروط التمويل، وتبسيط الاجراءات.

كما تسعى هذه الاستراتيجية الى حفز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في هذا النشاط. وبهدف الغاء الازدواجية، فان مشروع قانون لانشاء المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري هو امام مجلسكم الكريم للنظر فيه واقراره. وسيكون مرتكز سياسات المشاريع الاسكانية القادمة هو انشاء التجمعات السكانية المتكاملة المرتبطة مع المشاريع التنموية.

التموين

ستولي الحكومة اهتمامها لتوفير المواد التموينية الاساسية، والمحافظة على استقرار اسعارها، والاستمرار في دعمها بشكل يضمن توجيه الدعم لمستحقيه. كما ستولي اهمية لتأمين المواد العلفية لتنمية الثروة الحيوانية بأسعار مناسبة وتنظيم توزيعها بطريقة عادلة. وستشجع الحكومة جهود الجمعية الاردنية لحماية المستهلك لغرض ترشيد الاستهلاك، كما ستدعم المؤسسات الاستهلاكية لتوفير السلع الضرورية للمستفيدين بافضل الاسعار.

الصحة

ستعمل الحكومة على تطبيق العدالة والمساواة بين العاملين في القطاع الصحي في المملكة، وستولي جل اهتمامها لتطوير هذا القطاع وتنميته من خلال توسيع قاعدة الخدمات الصحية من عيادات، ومراكز صحية شاملة، وزيادة عدد الأسرة في مستشفياتها، لتشمل جميع قطاعات السكان وخاصة في مناطق الريف والبادية. وستعمل على تحديث نظام التأمين الصحي تمهيدا لتطبيق التأمين الصحي الشامل للمواطنين كافة. وستعمل الحكومة على رفع كفاءة الاداء في مرافق وزارة الصحة لتحسين نوعية الخدمات من خلال تدريب العاملين في المراكز والمستشفيات، وتوظيف الكوادر وفق اسس تستند الى المؤهلات والكفاءة والخبرة والتخصصات اللازمة، واعتماد الحوافز المالية والمعنوية. وتؤكد الحكومة على ضرورة تنظيم سوق الدواء وضمان توفيره باسعار مناسبة، وعلى تهيئة الظروف التنظيمية والاستثمارية والخدماتية ليكون الاردن مركزا علميا متقدما ومرجعا اساسيا لاحتياجات المنطقة ككل.

التنمية الاجتماعية

ستواصل الحكومة اهتمامها برعاية وحماية الفئات الاقل حظا في المجتمع وتأهيلها، والاهتمام بتنشئة الطفولة وحمايتها من التشرد، وتحسين مكانة المرأة وادماجها بالتنمية. كما ستعمل على تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات للافراد والاسر والمجتمعات المحلية من خلال تنشيط دور صندوق التنمية والتشغيل، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمحاربة جيوب الفقر، وتوفير فرص العمل للفقراء وادماجهم في عملية الانتاج.

وستولي الحكومة اهتماما ببرامج رعاية المعوقين وتعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم من خلال مؤسسات اجتماعية تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية مباشرة، ومن خلال تشجيع القطاع التطوعي والخاص لاقامة مؤسسات اجتماعية تعنى بهم، وتنفيذ برنامج التأمين الصحي للاسر الفقيرة لتأمين اعفاء الاسر غير المقتدرة على دفع نفقات المعالجة. وستستمر الحكومة في دعمها لصندوق المعونة الوطنية ليقدم المساعدة للاسر الفقيرة وفق دراسات شاملة لواقع هذه الاسر وظروفها ومناطق انتشارها.

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

تعاني المجالس البلدية والقروية من اوضاع تمويلية وادارية صعبة ادت الى تدني مستوى الخدمات وزيادة الهجرة من الريف الى المدنية سعيا وراء الخدمات الاساسية والحصول على فرص عمل. لذلك ستعمل الحكومة على دعم هذه المجالس لتتمكن من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة في مناطق الريف والبادية.

وستسعى الحكومة الى تحديث الادارة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس المحلية، وتوسيع عملية اللامركزية. وستولي الحكومة اهتماما بتنظيم استعمالات الاراضي، وتوسعات المدن والقرى، وتنمية الريف، للمحافظة على الرقعة الزراعية والبيئة، وتحقيق الاستغلال الامثل للحيز المكاني، واعادة النظر

بالمخططات الهيكلية التنظيمية للمدن والقرى بقصد تحديثها والمحافظة على الاراضي الزراعية، وتخفيف الاعباء المالية المترتبة على الاستملاكات. كما ستقوم بتسهيل معاملات التنظيم وتراخيص الابنية والمشاريع المختلفة على الاراضي.

وستولي الحكومة اهمية قصوى للمحافظة على البيئة الاردنية وحمايتها من التلوث من خلال الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة التي هي الان في مرحلة الصياغة النهائية، واعداد الخطة المناسبة لتنفيذها وترجمتها الى مشروعات يمكن تمويلها من الجهات الدولية، وستعمل على وضع القوانين والانظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتكثيف البرامج لتنشيط دور جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتوعيتها، وتنسيق اعمالها في هذا المجال.

استيعاب العائدين

يشكل العائدون عبئا اضافيا على الاقتصاد الوطني، وعلى الخدمات الحكومية اضافة الى الابعاد المالية المترتبة على ذلك، وانخفاض قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والتي كانت رافدا رئيسيا لموارد الاردن من العملات الاجنبية.

وستسعى الحكومة الى استيعاب هؤلاء العائدين في الانشطة الاقتصادية ليصبحو رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني.

وزارة الاوقاف

سوف تسعى الحكومة الى تطوير اسلوب الوعظ والارشاد في المجتمع بهدف حماية الوحدة الوطنية، وترسيخ قواعدها، ونشر الثقافة الاسلامية، وتوجيه السلوك العام نحو معاني الخير والتسامح، ووحدة الصف، واذكاء روح التضحية والايثار، وذلك من خلال دعم جهاز الوعظ والارشاد بالكفاءات العلمية العالية، وتأهيل الائمة والوعاظ، وتمكين كلية الدعوة واصول الدين من تحقيق اهدافها وتخريج دعاة قادرين على نشر الفكر الاسلامي واستيعاب مفاهيمه.

كما تسعى الحكومة الى رفد جهاز الافتاء بباحثين متخصصين في علوم الشريعة الاسلامية ليتمكن مجلس الافتاء من تحقيق اهدافه واداء واجباته.

وسيتم الاهتمام باستثمار الاراضي الوقفية لرفد موازنة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، وبتطوير عمل صندوق الزكاة وزيادة المشاركة الشعبية في جمع الزكاة تمكينا له من الاستمرار في تقديم المساعدات المالية للمستحقين، ولاسر شهداء الانتفاضة تشجيعا لصمودهم.

كما ستستمر الحكومة في دعم جهاز الاوقاف الاسلامية في الضفة الغربية وخاصة في مدينة القدس، لتنمية روح التضحية والثبات، وفي دعم كليات الدعوة والعلوم الاسلامية والمدارس الشرعية لمدن الضفة الغربية.

وستولي الحكومة عنايتها الفائقة لاستكمال اعمار المسجد الاقصى من خلال لجنة الاعمار.

وستسعى الحكومة الى تنفيذ خطة تطوير مواقع مقامات الصحابة التي تشكل منارات اسلامية وقومية لروح التضحية والجهاد وعلى امتداد خط الدفاع الاول عن الامة ومقدساتها.

الثقافة

اما في مجال الثقافة فسوف تعمل الحكومة على تعزيز حرية الابداع الثقافي وترسيخ المفهوم الديموقراطي بكل ما يمثله من التزام بحقوق الانسان وحرية المواطن في ابداء الرأي والتعبير.

وسوف تسعى الحكومة الى تعزيز الاهتمام باللغة العربية واستعمالها في المجالات المختلفة، والعناية بتراث الأمة الثقافي والتعريف به ونشره، وتأصيل الثقافة الوطنية، وتفعيل دور المكتبة الوطنية ومركز الوثائق والتوثيق والمركز الثقافي الملكي وتطوير ادائها.

كما ستواصل الحكومة دعم الهيئات الثقافية والفنية، واصدار الكتب والمجلات. ومنح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، وتعميم النشاطات الثقافية في مختلف انحاء المملكة من خلال تعزيز دور مديريات الثقافة في المحافظات.

كما ستعمل الحكومة على تحديث التشريعات الثقافية النافذة، واستكمال القوانين والانظمة الضرورية لتنظيم العمل الثقافي. وفي هذا المجال احالت الحكومة الى مجلسكم الكريم مشروع قانون حماية حق المؤلف، واعدت مشروع قانون نقابة الفنانين.

وستظل التنمية الثقافية الوطنية الشاملة هدفا مركزيا تتطلع الحكومة الى تحقيقه باعتبار الثقافة رمزا لمنعة الامة العربية الاسلامية، ومصدرا لقوتها المادية والمعنوية، وعنوانا لوحدتها وصمودها.

التربية والتعليم

تحتل التربية في الاردن اولوية وطنية في خططه التنموية وسياساته وتوجهاته المستقبلية، وستعمل الحكومة على التمهيد ليكون عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار كيفية التعليم ونوعيته وتطويره بما يتلاءم مع المستجدات على الساحة المحلية والعالمية. وسوف تعتمد الوزارة خطة عشرية شاملة للتطوير التربوي منطلقة من الثوابت والمرتكزات الاساسية في الدستور، والميثاق، وقانون التربية والتعليم، وكتاب التكليف السامي، والمؤتمر الاول للتطوير التربوي.

ان التربية عملية متعددة الجوانب مترامية الاطراف، حصيلتها حركة شعب كامل يوظف امكاناته وقدراته من اجل بناء مجتمع عصري حديث متماسك، عماده المواطن المنتمي الذي يترجم التعليم ممارسة وسلوكا. ولتحقيق ذلك ستولي الحكومة اهتمامها وتركز خططها على بناء شخصية متكاملة متوازنة للفرد بحيث يكون التركيز في ذلك على التربية الوطنية، وبخاصة في مرحلة التعليم الاساسي، وهي مرحلة تكوين الاتجاهات وتشكيل القناعات لدى المتعلم. ولتنفيذ هذا الغرض ستقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق الكامل مع المؤسسات ذات العلاقة بذلك.

اما في مجال المادة التعليمية فستواصل الحكومة تنفيذ خططها في تطوير المناهج والكتب المدرسية والارتقاء بها، مركزة على كون العملية التعليمية عملية تنمية للعقل تفجر طاقات

الابداع والتفكير الصحيح المبني على منهجية التحليل والموازنة وليس على حفظ المعلومات وتلقينها واملائها. وستولي الوزارة اهتماما خاصا للطلبة الموهوبين. وستعمل الوزارة جاهدة على توفير التقنيات التربوية وتطوير استخدامها عن طريق تعميم المكتبات والمختبرات والمشاغل المهنية المدرسية، وتطوير اساليب تعليم العلوم ووسائلها، وتطوير برامج التلفزيزن والاذاعة المدرسية وتعميم الثقافة الحاسوبية على جميع الطلبة، ورفع مستوى تعليم اللغة العربية واللغات الحية الاخرى.

واذا كان الطالب هو محور العملية التربوية، فان المعلم هو دعامته الاساسية، لذلك ستولي الحكومة جل اهتمامها للمعلم وزيادة فرص التأهيل والتدريب له ورفع كفايته، وتطوير برامج اعداد المعلمين في الجامعات الاردنية، وتوفير الحوافز لممارسة مهنة التعليم عن طريق تطوير خدمات الاسكان والضمان الاجتماعي وانشاء اندية المعلمين، آملين من مجلسكم الكريم ان ينجز مسودة مشروع قانون نقابة المعلمين.

اما في مجال الادارة التربوية، فستعمل الحكومة على تطوير التشريعات الادارية، وتعزيز اللامركزية في العمل الاداري، وتطوير آليات اختيار القيادات التربوية، والتوسع في برامج التأهيل التربوي والاداري لتحسين مستوى ادائها.

وفي مجال الابنية المدرسية ستستمر الحكومة في تنفيذ خططها الرامية الى انشاء الابنية المدرسية الحديثة لمواجهة التوسعات في مختلف مناطق المملكة، والاستغناء عن الابنية المستأجرة، والتخلص من نظام الفترتين، وتطوير نماذج اقتصادية للابنية المدرسية وتطوير نظام متكامل لصيانتها.

وستعمل الحكومة على زيادة الربط بين مخرجات التعليم الثانوي وبين حاجات سوق العمل والخطط التنموية ومتطلبات التعليم العالي، وعلى زيادة التنويع والمرونة في برامج التعليم الثانوي، والتوسع في انواع التعليم المهني والتطبيقي، كما ستولي عناية خاصة لرفع مستوى التعليم في الريف والبادية بتحقق عدالة توزيع الكفاءات والوسائل التعليمية بين مختلف مناطق المملكة.

التعليم العالي

وستعمل الحكومة على تعزيز استقلال مؤسسات التعليم العالي ودعمها وتطويرها لتستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وستتخذ الحكومة الاجراءات المناسبة لاستكمال انشاء جامعة مؤته والاسراع في انجاز موقعها الدائم، والبدء في توفير متطلبات انشاء جامعة الزرقاء لتكون رديفا جديدا في العطاء لشقيقاتها الجامعات الاردنية.

كما ستعمل الحكومة على تحقيق التكامل بين القدرات والامكانات المتوافرة في الجامعات وكليات المجتمع، ومؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات الانتاج والخدمات الوطنية، وعلى وضع انظمة حوافز خاصة بأعضاء هيئة التدريس تكفل الحد من هجرتهم من مؤسسات التعليم العالي.

وسوف تدعم الحكومة برامج الدراسات العليا والبحث العلمي لتلبية حاجات المملكة والاقطار الشقيقة من الكوادر المؤهلة بالمعرفة والتقنية.

وستعمل الحكومة على وضع الضوابط والمعايير الاكاديمية والتنظيمية للجامعات الاهلية وكليات المجتمع الخاصة على نحو يضمن لها عطاء علميا هادفا.

وباعتبار الطالب الركن الرئيس في التعليم العالي، فسوف تعمل الحكومة على تنمية ملكاته وقدراته والنأي به وبالمناخ الجامعي عن التعصب والتزمت والانغلاق، وسوف توفر له المناخ الذي تتفاعل فيه الاراء والافكار، وتسوده روح الحوار والتسامح واحترام الرأي الاخر. كما ستعمل الحكومة على توفير الاطر المناسبة لممارسة الطلبة للنشاطات اللامنهجية ضمن تنظيمات خاصة بهم، واقامة نواد للحوار الفكري في الكليات يتدرب فيها الطلبة على النقاش الهادىء والحوار الموضوعي. وتعزيزا لذلك، ستعمل هذه الحكومة على تشكيل البرلمانات الجامعية التي يشارك فيها اعضاء هيئة التدريس والطلبة لمناقشة القضايا العامة.

الاعلام

وانطلاقا من مبادىء الدستور وروح الميثاق الوطني ستقوم رسالة الاعلام الاردني على مبادىء الحرية، والمسؤولية الوطنية، واحترام الحقيقة، وقيم الامة العربية الاسلامية، وتعتبر الحكومة حرية الفكر والرأي والتعبير حقا للمواطن كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الاعلام والاتصال الوطني. وستحرص الحكومة على توفير المناخ الديمقراطي الحر للصحافة.

وستشجع الحكومة وسائل الاعلام والاتصال، وتدعمها لتكون قادرة على نقل صورة الاردن اليالم، وتعبيرا رصينا عن التحولات الديمقراطية فيه. وعن انفتاحه الواعي، واداة لنقل المعرفة الجديدة والتطور العلمي والحضاري اليه، وخطابا اعلاميا ذا اهداف تربوية يسهم من خلالها في تكوين المواطن المنتمي لوطنه وأمته المعتز بتراثه العربي الاسلامي.

وستعمل الحكومة على تأكيد دور الاعلام في تبني قضايا الوطن والمواطن، والدفاع عن القضايا العربية والاسلامية، ودعم صمود اهلنا في فلسطين في وجه الغزو الصهيوني.

وستعمل الحكومة على تحديث وتطوير الانظمة والتشريعات الاعلامية وتحديثها واعادة بناء الهياكل الادارية لوزارة الاعلام والمؤسسات التابعة لها، واستقطاب الخبرات الوطنية المتميزة.

الشباب

ان الحكومة وهي تدرك ان قطاع الشباب لم ينل العناية الكافية على الرغم من كونه قطاعا اساسيا من قطاعات المجتمع الاردني، فانها ستعمل على وضع سياسه شبابية منهجية تستوعب طموح الشباب، وتسعى الى توجيه طاقاتهم وتنميتها لخدمة المجتمع، وتسعى الى الانفتاح على قضاياهم فكريا وثقافيا في اطار حوار ديموقراطي يهدف الى تبادل وجهات النظر معهم حول واقع مجتمعهم، والتحديات التي

تواجه وطنهم. ودورهم في صياغة المستقبل في مرحلة ما بعد الميثاق.

كما ستعمل الحكومة على استكمال انشاء المجمعات الرياضية، ومعسكرات الحسين للشباب، ومدينة الحسن للشباب، وتطوير مراكز الشباب والاندية، ورعاية الحركة الرياضية وتطوير انظمتها، من اجل تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الوطنية والحركة الرياضية والتطوعية.

وانطلاقا من فهمنا وتقديرنا لتعدد المسؤوليات والالتزامات الملقاه على عاتق خزينة الدولة وجسامتها، وايمانا منا بأهمية مشاركة القاعدة الشعبية في القيام بدورها برفد عملية التنمية الشاملة، وتحمّلها لنصيبها من المسؤولية في هذا الاطار، فستعمل الحكومة على انشاء الصندوق الوطني لدعم الحركة الرياضية والشبابية بهدف ايجاد مصدر دخل ثابت يدعم انشطة الشباب ويغطي نفقاتها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد أدت الظروف الاستثنائية التي مرت على البلاد عبر العقود الماضية الى خلل في التوزيع السكاني، ومنها الهجرات القسرية التي نجمت عن احتلال فلسطين، وكذلك الهجرات من الريف والبادية الى المدن، ومن المناطق باتجاه وسط المملكة بشكل رئيسي بحثا عن فرص العمل، ولعل نظرة على خارطة المملكة السكانية تبين لنا عدم انسجامها مع خارطة الموارد. كما ساعدت الظروف الطارئة التي حالت دون الاستمرار في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حدوث مثل هذا الخلل وبالتركيز السكاني في مساحة صغيرة من المملكة.

ان الحكومة ستتوجه الى دراسة هذا الواقع ووضع خطة ضمن مدى مناسب لمعالجة هذا الخلل، وذلك بالحد من هجرة الريف الى المدينة، ومن المناطق الى وسط المملكة، والى اعادة توزيع السكان على خارطة المملكة بحيث يتم استثمار مواقع الموارد الطبيعية المختلفة في كافة المناطق لتصبح هذه المواقع مراكز حضرية، وتوفير مستلزمات الجذب السكاني لهذه المراكز. وتوزيعها لاستثمار اكبر رقعة ممكنة من المساحات الشائعة غير المستغلة، ولتوفير العمق الامني والدفاعي للبلاد.

ان الثروات الطبيعية تنتشر في مناطق واسعة في المملكة، وتتركز في المناطق الجنوبية بشكل خاص في الوقت الذي تتركز البطالة وجيوب الفقر في تلك المناطق. لذلك ستعمد الحكومة لدراسة هذا الواقع لاستخراج برامج تنمية محلية للمناطق الجنوبية والشرقية والبادية تستهدف معالجة مشاكل البطالة والفقر، بحيث تتولى الفعاليات الاقتصادية في تلك المناطق الاسهام فيها بتوفير فرص الاستخدام، وبتوليد نشاطات اقتصادية واجتماعية ذات جدوى، بما في ذلك انشاء مؤسسات التدريب والتأهيل، وبما ينسجم مع خطة توجيه النمو والتوزيع السكاني.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة تعرف حجم القضايا

والمشاكل التي تواجهها وتنوعها، والمسؤوليات التي تترتب عليها لتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية، فقد مرت بالبلاد ازمة اقتصادية عصيبة تمكن الاردن بفضل من الله، وحكمة قيادته الرشيدة وصبر شعبه، من احتواء آثارها. كما عصفت بالمنطقة حرب مدمرة نتيجة ازمة الخليج هزت اركان الامة العربية وأصابتها في الصميم، وما تزال تئن تحت آثارها بعد ان خلفت جروحا عميقة في الصلات العربية نفذ منها خصوم الامة لتعميق هذه الجروح وبتر الصلات والوشائج. وانه لمن واجبنا ان نبذل كل جهد مستطاع لوقف النزيف وتدهور الحال للانتقال من بعد الى لئم الجراح، مستندين الى وعي اشقائنا وادراكهم بأن بقاء الحال واستفحال الجراح لن يودي الا بنا، واننا جميعا المتضررون الوحيدون وخصومنا هم المنتفعون. وفي الداخل فاننا لا نعدكم بأننا سنصنع المعجزات، بل نعدكم بأننا سنعمل بكل الصدق والاخلاص والمثابرة والعزم على ارساء قواعد العمل والسلوك السليم، والمحافظة على المكتسبات الوطنية وتطويرها نحو الافضل. ولن نتهاون في صون المصالح الوطنية والمصلحة العامة وحماية المال العام من اي عبث او تساهل، وسنقطع دابر الفساد اينما ظهر، وسوف تتعاون الحكومة مع مجلسكم الكريم في موضوع التحقيقات المالية الموجودة بين ايدكم.

ان الحكومة وهي تؤكد حرصها على التعاون مع مجلسكم الكريم لتثبيت قواعد العمل الديموقراطي والمشورة المتواصلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والسهر على مصالح الوطن والشعب والنهوض بالمسؤوليات فانها تتقدم ببيانها هذا اليكم طالبة الثقة على اساسه

نسأل الله ان يوفقنا جميعا لخدمة اردننا الغالي ليبقى دائما وطنا حرا عزيزا، وان يحفظ قائده جلالة الملك الحسين

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، السيد الامين العام

السيد الامين العام: ٤ ـ مايجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس،

البند الذي يلي بيان دولة رئيس الوزراء هو «ما يجد من اعمال» وقد استأذنت المجلس الكريم ان اتلو عليكم الاستقالات التالية، استقالة معالي الدكتور عبدالله النسور من رئاسة اللجنة المالية واستقالة معالي السيد جمال الخريشا من رئاسة وعضوية اللجنة الادارية، واستقالة معالي السيد سليم الزعبي من رئاسة وعضوية لجنة التحقيق النيابية، فهل يوافق المجلس الكريم على هذه الاستقالات؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: موافقة، وكذلك

اقرأ عليكم قرار اللجنة المالية رقم «١» تاريخ ١٩٩١/٧/٩ بانتخاب معالي الدكتور عبدالله العكايلة رئيسا للجنة المالية، موافقة؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: موافقة، البند الاخير

السيد الامين العام: ٥ ـ تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة

معالي رئيس المجلس: البند الاخير هو تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة، نرجو ملاحظة الوقت وما تبقى من وقت لهذه الدورة، اقترح ان يكون الموعد يوم الثلاثاء ١٩٩١/٧/١٦، هل يوافق المجلس الكريم؟ الدكتور احمد عويدي العبادي

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سيدي الرئيس

انا اعتقد ان البيان طويل ومتشعب ويحتاج الى دراسة ملية وجادة، اذا كنا جادين في مناقشته ودراسته فارى اننا يجب ان نبدأ به اما الخميس القادم او السبت الذي يليه وبالتالي نعطي اسبوعا او اكثر لبدء المناقشات، وشكرا سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور محمد الزبن

الدكتور محمد عضوب الزبن: شكرا معالي الرئيس

كما يعلم جميع الزملاء ان هذه الدورة قصيرة وهناك اعمال كثيرة، لذلك استأذن زملائي انه قد يكون يوم الثلاثاء القادم كما تفضل بعض اخواني مناسبا، لانه قد تمتد هذه الجلسة من الثلاثاء الى الاربعاء، لذلك اؤيد ما قال زملائي ان تكون يوم الثلاثاء ان شاء الله، وشكرا

معالي رئيس المجلس: كأني ارى ان معظم الاصوات تؤيد يوم الثلاثاء فيكون يوم الثلاثاء ١٩٩١/٧/١٦ موعد لمناقشة البيان الوزاري الساعة العاشرة صباحا، وترفع الجلسة

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات